مجلة أنوار المعرفة

مجلة علمية محكمة تصدر نصف سنوية

عن كلية التربية جامعة الزيتونة

عدد خاص

بالمؤتمر العلمي

الأول لكلية التربية

مجلة أنوار المعرفة
السنة السادسة – عدد خاص – فبراير 2022م
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية جامعة الزيتونة

المحتويات

ر. م	العنوان	الباحث	الصفحة
.1	كلمة العدد	مدير التحرير	7
.2	واقع الأداء الإداري لرؤساء الأقسام الأكاديمية بكليات التربية جامعة الزيتونة	د. عبد السلام عمار المبروك د. عمران محمد مخلوف	29–10
.3	الرضا الوظيفي وعلاقته بالثقة بالنفس لد ى معلمي المرحلة الثانوية بمنطقة القصيعة – ترهونة	أ.محمود فرج معمر شندولة أ.أمحمد محمد صالح الأحول	43–30
.4	قراءة في القيمة الفكرية و الجمالية في مختارات التلّيسي (مختارات من روائع الشعر العربي)	د.محمود عبد المولى علي د.محمد ونيس سليمان	71–44
.5	ضعف مستوى تحصيل اللغة العربية في مؤسساتنا التعليمية ،وعزوف الطلبة عن تعلمها	د/فتحية محمد صقر	83–72
.6	مصادر المعلومات الإلكترونية ودورها في تنمية وتطوير البحث العلمي: دراسة نظرية. .	أ / خالد الطاهر رحومة. أ / علي عبدالسلام النعاجي	96–84
.7	علاج ظاهرة الضعف الإملائي ورداءة الخط لدى الطلاب (مقترح لتحسين جودة مخرجات العملية التعليمية بكلية التربية قصر بن غشير)	د. محمد علي حسن الزائدي د. رمضان مسعود بن عسكر	114–97
.8	دراسة لتقييم مدى مواءمة سوق العمل المحلي لخريجي قسم التخدير والعناية الفائقة بكلية التقنية الطبية – جامعة الزيتونة	أ. علي جمعة زبيدة – أ. وفاء محمد مسعود – أ. فرج خميس صقر	127–115
.9	واقع الإشراف التربوي في تنمية المهارات المهنية لمعلم التعليم الأساسي من وجهة نظر معلمي بلدية باطن الجبل	أ –سالم خليفة بالسنونر أ –بوصاع علي الميلوسي	140–128
.10	دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في خدمة المجتمع	د. سعاد مولود أحمد المريمي	148–141
.11	دور المؤسسات في بناء المجتمع خلقياً	د / محمد المختار صالح	160–149
.12	: الثقافة والتنمية من خلال الكتاب الجامعي المغربي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية	د. سمير بوزويتة	163–161
.13	التحديات التي تواجه الجامعات الليبية وسبل مواجهتها	د. مريم سالم عبد الجليل د. كريمة رمضان فرج أبوبكر	178–164
.14	(آليات عمل الاختصاصي الاجتماعي في التنمية الاجتماعية)	د. عليا أبوبكر الغرياني	194–179
.15	دور البحوث العلمية في تطوير العملية التربوية في مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر المفتشين التربويين بمدينة ترهونة	نجاة محمد المهباط	208–195
.16	العلوم الإنسانية في المجتمعات العربية ورهانات المستقبل	د/ ياسر محمد عزب أ/ مفتاح أحمد العريفي	222–209
.17	العلوم الإنسانية ودورها في خدمة المجتمع الفلسفة أم العلوم نموذجا	د.حنان عبد السلام العجيلي د.ربيعة مولود سعد	238–223
.18	جودة مخرجات التعليم العالي ودورها في تعزيز متطلبات سوق العمل" دراسة تطبيقية على مؤسسات سوق العمل بمدينة الزاوية"	د. عائشة الهادي محمد أبوعبدالله . د. أحمد عطية محمد د. عمار المبروك الأشقر	259–239
.19	التعليم الجامعي ودوره في تنمية المجتمع المحلي .	د. خديجة مسعود محمد أ. فاطمة محمد طالب	268–260
.20	احتياجات سوق العمل من اختصاصي المكتبات والمعلومات دراسة على مكتبات جامعة الزيتونة	د. خديجة محمد أبومنجل	286–269

(التحديات التي تواجه الجامعات الليبية وسبل مواجهتها)

د. مريم سالم عبد الجليل **د. كريمة رمضان فرج أبوبكر**

عضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الزيتونة **عضو هيئة تدريس بكلية التربية قصر بن غشير بجامعة طرابلس**

مقدمة:

يعد التعليم الجامعي في أي بلد من بلدان العالم، دليلاً على مستوى النهضة العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي بلغتها تلك البلد، فهو عنوان الرقي الحضاري الذي يطمح له المجتمع، و يمثل نهاية السلم التعليمي، كما ينبئ عن قدرات البلد في تأهيل مواردها البشرية في كافة التخصصات على مستوى رفيع، ويسمح بإمداد المجتمع بالعناصر المؤهلة لتحولها إلى الأفضل، ولسد حاجاته الضرورية ومعالجة مشكلاته المستعصية.تعد الجامعات جهات استشارية، ومختبرات تجريبية، وورش تدريبية وتطبيقية تعود إليها مؤسسات الدولة وإدارتها لاستشارتها في الأمور العلمية والفنية، وتدليل ما يواجهها من صعوبات ومشكلات بأخرى ما توصل إليه وأنتجه العقل البشري في شتى مجالات المعرفة. (الحوات، وآخرون، 2004: 13) ونظراً لمكانة التعليم الجامعي كقوة مؤثرة في إعداد الفرد وتوجيه الجماعة، فقد أصبحت مناقشة أمور التعليم الجامعي وتقويمه في ليبيا عملية ملحة، بسبب ما يطرأ على عالمنا المعاصر من تغيرات مجتمعية سريعة ومتلاحقة، تمثلت في الثورات السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، فضلاً عن الانفجار السكاني وما تبعه من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بمعدل يفوق الزيادة في الموارد والإمكانات المتاحة ، فقد أصبحت الجامعة تحتل حيزاً كبيراً في هيكل المجتمع المعاصر، بما تحمله من مواطن أساسية للعلم والفكر، ومراكز الثقافة والمثقفين، إذ تتلاحق فيها الأفكار وتنجز البحوث والأطروحات، وتكتشف الابتكارات والاختراعات؛ الأمر الذي جعلها مؤشراً ودليلاً حضاريا على تقدم المجتمعات وتميزها. وفي ظل النظام الدولي الجديد وما يتضمنه من معطيات كالعولمة بأشكالها، والثورات التكنولوجية والمعرفية بأنواعها، وثورة الاتصالات والتقنية، يمر عالمنا المعاصر بتحولات رئيسية أثرت على دول العالم قاطبة، وعلى التعليم الجامعي في الدول العربية عامة والتعليم الجامعي في ليبيا خاصة. وفي ضوء ما سبق تحاول هذه الورقة البحثية مناقشة مفهوم التعليم الجامعي ، ونشأة الجامعات الليبية ،و استعراض أبرز التحديات التي تواجهها في أداء وظائفها، واقتراح مجموعة من السبل الكفيلة لمواجهتها.

مشكلة البحث:

بالنظر إلى واقع التعليم الجامعي يلاحظ توسعا ملحوظاً في زيادة عدد الجامعات، حتى أصبحت في كل مدينة، كما شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في أعداد الخريجين، وكذلك أعداد الملتحقين ببرامج الدراسات العليا في كافة التخصصات؛ الأمر الذي يتطلب زيادة الإنفاق على الجامعات باعتبارها استثماراً حقيقاً في مجال تكوين الموارد البشرية، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية المستدامة. فقد طرأت مؤخراً في ليبيا بعض المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، انعكست آثارها على التعليم الجامعي ولعل من أبرزها ضعف العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي في تلبية حاجات المجتمع المحلي من القوى العاملة المهرة؛ الأمر الذي يتطلب من الجامعة أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث هذه المتغيرات، ألا أن الدور المتغير للجامعات يدعو إلى القول بوجود الكثير من التحديات الكمية والنوعية التي تواجه هذه الجامعات وتقف حائلاً دون تقدمها وتطورها، وهذا ما أكدته دراسة كلا من(أبو غمجة 2010 ، ودراسة المالطي 2017م ،ودراسة المرجيني 2015م) حيث اتفقت هذه الدراسات أنه ثمة تحديات خطيرة تواجه التعليم الجامعي والعالي في ليبيا ،لابد من مجابهتها والتصدي لها واستناداً لما سبق فقد تحددت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: –

– **ما هي التحديات التي تواجه الجامعات الليبية ؟ وما سبل مواجهتها؟**

أهمية البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي.

1- يسلط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الجامعات الليبية في أدائها لوظائفها وتحسين التعليم الجامعي وتطويره.

2- تفيد نتائج هذا البحث القيادات الجامعية ومخططي وراسمي السياسات التعليمية في الجامعات على اتخاذ القرارات واللوائح المناسبة والمعالجة الملائمة لواقع التعليم الجامعي الليبي.

3- يساعد هذا البحث صانعي القرارات بالجامعات الليبية في اتخاد التشريعات والقرارات واللوائح لمجابهة هذه التحديات في ليبيا.

4- يسهم هذا البحث في تحسين المدخلات التعليمية واستغلالها بشكل يتناسب مع حجم الأهداف والمخرجات المطلوبة من الجامعات.

5- يقدم البحث تصوراً إجرائيا للموائمة بين حاجات المجتمع المتجددة والتغيرات المتسارعة أسوة بجامعات الدول المتقدمة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- التعرف على مفهوم التعليم الجامعي وأبرز الوظائف التي يؤديها.

2- تسليط الضوء على نشأة الجامعات الليبية وتطورها.

3- التعرف على أهم التحديات التي تواجه الجامعات الليبية في أداء وظائفها المجتمعية.

4- التعرف على السبل والإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه الجامعات الليبية.

تساؤلات البحث:

1- ما مفهوم التعليم الجامعي. وما أبرز الوظائف التي يؤديها؟

2- متى أنشئت الجامعات الليبية؟ وكيف تطورت؟

3- ما أهم التحديات التي تواجه الجامعات الليبية في أداء وظائفها المجتمعية؟

4- ما السبل والإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه الجامعات الليبية؟

منهج البحث: اعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع البحث وهدفه حيث اعتمدتا على الأدب التربوي المنشور ثم قامتا برصد قائمة تتضمن التحديات بأنواعها المختلفة بحيث يمكن طرح وتصور مقترح للسبل الكفيلة لمواجهة هذه التحديات.

مصطلحات البحث:

1- التعليم الجامعي:

هو ذلك التعليم الذي تمتد مدته من أربع سنوات إلى سبع سنوات وهو يُعد المتخصصين الجامعيين في مختلف مجالات المعرفة والعلوم. (الحوات، وآخرون، 2004 :325)

2- **التحديات:** يقصد بها التطورات أو المتغيرات أو المشكلات أو الصعوبات أو العوائق النابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية. (الرويلي ،2014: 5)

تعريف التحديات إجرائيا: هي القضايا والمشكلات التي تواجه الجامعات الليبية على المستوى المحلي في أداء مهامها ووظائفها التربوية والتعليمية التي تزداد حدتها في المستقبل المنظور؛ نتيجة لتزايد التعقد والتحولات السريعة والمتلاحقة التي تفرض على الجامعات أن تتفاعل معها وتؤثر فيها وتتأثر بها "

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات المحلية والعربية ، التي تناولت جوانب وقضايا متعلقة بالتعليم الجامعي، وأهم التحديات التي نواجه الجامعات في أداء مهامها المنوطة بها ، والذي يعتبر موضوع البحث من الموضوعات التي تحاول استعراض هذه التحديات وتقترح سبل مواجهتها.

أولاً – دراسات المحلية في التعليم الجامعي في ليبيا :

1- دراسة أبوغمجة، مسعود(2010) استهدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي والنوعي في ليبيا، والحلول المقترحة ،كما استهدفت التعرف عن أهم تحديات ومعوقات التعليم العالي في ليبيا ،واستخدمت المنهج التحليلي في عرض هذه التحديات وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة التركيز على الأهداف والغايات التي من شأنها الرفع من أداء مؤسساتنا الجامعية بدلاً من التركيز على اللوائح والقوانين غير المرنة ، كما اقترحت عددا من الحلول لمواجهة هذه التحديات بما يضمن جودة مخرجات التعليم الجامعي . (أبو غمجة، ومسعود ،2010: 34-35)

2- **دراسة حسين المرجيني وآخرون(2015)**:استهدفت إصلاح منظومة التعليم الجامعي في ليبيا ،والتعرّف على أهم العراقيل والتحديّات التي تُواجه الجامعات الحكومية الليبية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها وجود تحديات داخلية وتحديات خارجية تمثلت في التحديات المالية، والبشرية، والإدارية والفنية بالإضافة إلى تحديات أخرى من ضمنها عدم الاستقرار الإداري والاقتصادي والأمني، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها الحاجة إلى وجود رؤية شاملة لوزارة التعليم بشأن دعم التعليم وضمانها بالجامعات، والأكاديميات الليبية الحكومية، والحاجة إلى إصدار لوائح وتشريعات تنظم آليات عمل مكاتب ضمان الجودة بالجامعات ، وتشكيل فريق عمل للجودة على مستوى كل الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية. (المرجيني وآخرون ،2015، 2) .

3–دراسة عبد الفتاح أبوبكر المالطي (2017) التي استهدفت التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا، وكذلك بيان أثر المعوقات التي تعاني منها الجامعات على تحقيق أهداف التنمية في المجتمع ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وأشارت نتائج إلى غياب الفلسفة والأهداف الواضحة لنظام التعليم الجامعي ،وكذلك غياب الاستقرار الأمني ، ووجود وزارتين للتعليم العالي في ليبيا إحداها في المنطقة الشرقية والأخرى في المنطقة الغربية، مما تسبب في غياب الرؤية الواضحة والتمويل الكافي لدعم البحث العلمي في الجامعات الليبية (**المالطي** ،2017: 84-95)

ثانياً – دراسات عربية تناولت التحديات في التعليم الجامعي:

1–**دراسة فتحي عشبية (2002)** استهدفت التعرف على أدوار الإدارة الجامعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة ، مثل التحديات العلمية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، كما حاولت توضيح انعكاسات تلك التحديات على التعليم الجامعي المصري،توصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في عناصر العملية التعليمية بجملتها، سواء المحتوى الدراسي، أو طرائق التدريس، أو الوسائل والتقنيات التعليمية، أو التقويم، أو أدوار المعلم الجامعي أو الإمكانات المتاحة، بحيث تتواءم هذه العناصر مع التحديات السابقة.

2.دراسة المنجى بوسنية (2005): هدفت إلى التعرف على التحديات الراهنة التي تواجه مستقبل التعليم العالي في الدول العربية، وأهم الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها، والأهداف والأدوار الجديدة المطلوبة للتعليم العالي،ومن ثم وضع تصور مستقبل تجويد التعليم العالي و تحديث مساراته، وقد لخصت الدراسة هذه التحديات في عشرة مجالات هي :التحدي المتعلق بالنمو السكاني، والتحدي الحضاري والثقافي، وتحدي الضعف التمويل وقلة الموارد، والتحدي المتعلق بالبحث العلمي، والتحدي المتعلق بثورة المعلومات المعلوماتية ،وتحدي العولمة، وتحدي بناء الإنسان الجديد ،وتحدي هجرة الأدمغة العربية ،وتحدي ضعف كفاية القوى البشرية، وتحدي التدني في محتوى وطرائق وتقنيات التعليم العالي.

3 –دراسة عبد الرحمن أحمد الصائغ (2007) استهدفت إلى التعرف على مسيرة التعليم الجامعي بدول مجلس التعاون من خلال واقعه والتحديات التي تعترض طريق تطويره وتحديثه، ومن ثم وضع نظرة مستقبلية لتطويره، قسم التحديات إلى تحديات عامة لا ترتبط بدول المجلس فحسب وتشمل العولمة وثورة الثقافة، والمنافسة العالمية، والاحتكارات الدولية، وتحدي زيادة النفوذ الدولي على القرار الوطني، بالإضافة إلى تحديات ذات طابع عالمي ، كالعنف وتلوث البيئة والانفجار السكاني ، أما القسم الثاني فهي التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاصة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التحديات أبرزها: تواصل النمو السكاني بوتيرة عالية نتج عنه عدم القدرة على استيعاب المتقدمين، كذلك التصلب والجمود في الأنظمة ، وانعدام المواءمة بين المخرجات وسوق العمل، والمركزية في صناعة القرارات، وعدم التوازن في وظائف المؤسسة الجامعية، وغياب معايير اختيار القادة، والافتقار لأنظمة المتابعة والتقويم، وغياب معايير اختيارالقادة،والافتقار لأنظمة المتابعة والتقويم، وغياب مفهوم التكامل والتنسيق، وضعف الكفاءة الداخلية.

4. **دراسة إيمان أبو خضير (2013)**هدفت إلى الكشف عن أهم التحديات التي تواجه القيادات الأكاديمية النسائية في مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، من خلال استبانة طبقت على عينة بلغت (213) شخصا،توصلت الدراسة إلى أن التحديات التنظيمية تحتل المرتبة الأولى في الأهمية؛ بالنسبة لمجموعة التحديات التي تواجه القيادات الأكاديمية النسائية، يليها التحديات المادية والتقنية، أما المرتبة الثالثة فكانت لتحديات نقص التمكين، كما احتلت التحديات الثقافية المرتبة الرابعة، أما الخامسة والأخيرة فكانت للتحديات الذاتية.

5– **دراسة حابس حتاملة**(2015) استهدفت تحديدا التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الأردن، والتي تتنوع بين تحديات كمية ونوعية وعلمية وتكنولوجية وثقافية واجتماعية واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، و توصلت الي الدراسة ان هناك مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الأردن، والأمر يتطلب التخطيط الشامل للتعليم الجامعي، وتطوير أنظمة الدراسة ومناهج التعليم ليتفق مع حاجات المجتمع، وأوصت الدراسة بإجراء دراسات خاصة لتقديم الحلول لمعالجة هذه التحديات في الأردن.

التعقيب علي الدراسات السابقة: وما يميز هذا البحث كونه استجابة لنداءات مسؤولين بالبحث في أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في النظام التعليم الليبي، **يتضح** مما سبق، أن تركيز أغلب الدراسات على مجموعة من التحديات التي تواجه الجامعات في أداء وظائفها، وهذا يبرز أهمية الدراسة الحالية، التي ركزت بشكل أساسي على التحديات التي تواجه الجامعات الليبية، والتي تمثل تحديات واقعية ملموسة ومباشرة، يمكن أن تؤثر على أداء الجامعة، ووظائفها، ومخرجاتها، وتحد من درجة الجودة المطلوبة فيها.

الإطار النظري: يعتبر التعليم الجامعي من أهم ركائز التقدم الاقتصادي، والاجتماعي، وتحقق الرفاهية والرخاء للمجتمع الذي يخدمه؛ فالجامعات تعتبر بمثابة مؤسسات إنتاجية، يمكنها إعداد المجتمع بالقوى البشرية المدربة والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية، ومن ثم فهي مؤسسات استثمار للموارد البشرية.

مفهوم التعليم الجامعي: يعني المفهوم العام والشامل للتعليم الجامعي ذلك النوع من التعليم الذي يمكن المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات والخبرات التي تمكنه من الدخول إلى سوق العمل، ويحصل من خلاله على دخل يوظفه في تحسين ظروف حياته، وهو نوع من الاستثمار طويل الأجل في الإنسان، يساهم في دفع عجلة التنمية بحيث يحدث ما يمكن الإشارة إليه بالتنمية البشرية، بحيث كلما ارتفع مستوى الفرد درجة على مقياس التنمية البشرية، ارتفعت درجة مساهمته في تنمية وتطوير مجتمعه. (التير،2004: 25)

أهمية التعليم الجامعي للفرد والمجتمع: يسهم التعليم الجامعي في تكوين المجتمع، وبلورة ملامحه في الحاضر، والمستقبل؛ فيرتكز دور التعليم الجامعي في تنمية الثروة الحقيقية للمجتمع ،وهي الطاقات البشرية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع ،كما تشبع رفاهية الأفراد. وتزداد أهمية التعليم الجامعي في العصر الحديث، نتيجة تقدم العلوم، والتطبيقات التكنولوجية، التي مكنت المجتمعات الإنسانية من إحداث التغير السريع، وبناء مستقبل أفضل؛ لأن التعليم الجامعي إذا ما أحسن توجيهه،فأنه يصبح رابطاً قوياً بين التنمية وتقدم المجتمع مثل التعليم الجامعي في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وكل الدول المتقدمة التي استطاعت أن توظف التعليم العالي في تقدم وتطور مجتمعاتها، فقد أصبح يقاس تقدم المجتمعات بما تملكه من معرفة متطورة وتقنية متقدمة وثروة بشرية مؤهلة قادرة على الإنتاج والابتكار والإبداع وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية المستدامة. (الدوكالي ،2007 :187)

تاريخ تطور التعليم الجامعي في ليبيا: عندما نتحدث عن تاريخ ونشأة التعليم الجامعي في ليبيا؛ فأننا نتحدث عن تاريخ عريق للجامعات الليبية؛ فقد أنشئت أول جامعة ليبية في العام 1955م في مدينة بنغازي، تحت مسمى الجامعة الليبية، وفي عام 1956م، تم تأسيس كلية الاقتصاد والتجارة في بنغازي، كما تم تأسيس كلية المعلمين العليا، وكلية الدراسات الفنية العليا في مدينة طرابلس- وكانتا تحت إشراف منظمة اليونسكو، وفي عام 1962 م، أنشئت كلية الحقوق بمدينة بنغازي، تم أنشئت في عام 1966م كلية الزراعة في مدينة طرابلس، وبعد ذلك تعاقب إنشاء الكليات الجامعية في مدينتي بنغازي وطرابلس، وفي عام 1972م صدر قرار (85) بشأن تنظيم الجامعة الليبية، وشهد عام 1973م بداية تنظيم الجامعات، ففي العام الجامعي1974/1973م تم تقسيم الجامعة الليبية إلى جامعتين، إحداهما في مدينة – بنغازي، والثانية في مدينة طرابلس وضمت كل جامعة منهما الكليات الموجودة الآن .وفي عام 1983م صدر قرار من اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" رقم (200) بشأن تأسيس جامعة النجم الساطع التقنية في البريقة، التي تؤهل الكوادر المتخصصة في مجالات هندسة النفط، التعدين، الكيماويات، الالكترونات، والجيولوجيا البترولية، وفي نفس العام تبعه صدور قرار من اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" رقم (187) لسنة 1983م، بشأن تأسيس جامعة سبها، تم تلاه في العام التالي صدور قرار عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا " رقم (1034) لسنة 1984م بشأن إنشاء جامعة العرب الطبية في مدينة بنغازي، تم صدر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" قرار رقم (786) لسنة 1985م بشأن إنشاء جامعة عمر المختار، وفي عام 1986م صدر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" قرار رقم (46) بشأن إنشاء جامعة ناصر الأُممية. تم تلاه صدور القرارات المتتالية بإنشاء الجامعات التالية مثل: -

1- إنشاء جامعة الراية الخضراء الهندسية، بقرار من اللجنة الشعبية العامة "سابقًا رقم (161) 1987م

2- إنشاء الجامعة المفتوحة بقرار(760) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" لسنة 1987م.

ر.س	اسم الجامعة
أولاً	جامعات المنطقة الغربية
1.	جامعة طرابلس
2.	جامعة المفتوحة
3.	جامعة الزاوية
4.	جامعة مصرانه
5.	جامعة سرت
6.	جامعة نالوت
7.	جامعة بني وليد
8.	جامعة الزيتونة
9.	جامعة المرقب
10.	جامعة صبراتة
11.	جامعة غريان
12.	جامعة الزنتان
13.	جامعة الجفاره
14.	جامعة الاسمرية
ثانياً	جامعات المنطقة الشرقية
15.	جامعة بنغازي
16.	جامعة عمر المختار
17.	جامعة طبرق
18.	جامعة اجدابيا
19.	جامعة النجم الساطع
20.	جامعة محمد السنوسي الاسلامية
ثالثاً	جامعات المنطقة الجنوبية
21.	جامعة سبها
22.	جامعة الجفرة
23.	جامعة فزان

3- إنشاء جامعة الزاوية بقرار رقم (135) من اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" لسنة 1988 م.

4- كما صدر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" قرار(358) لسنة 1989م بشأن تنظيم أمانة التعليم العالي.

5- تم صدر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" قرار رقم (813) لسنة 1990م بشأن نقل تبعية بعض الجامعات، وأعقبه في عام 1991م صدور قرار عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم(745) بشأن تنظيم الجامعات الليبية، و تم إنشاء جامعة الجبل الغربي، وفي عام 1994م صدر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" قرار رقم (21) بشأن إعادة هيكلة الجامعات الليبية ، في حين صدر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" قرار رقم(257) لسنة 1996م بشأن إنشاء الجامعة الأسمرية ، وفي نفس العام صدر قرار رقم (308) لسنة 1996م بشأن إنشاء جامعات الأقسام ، وتلاه في عام2000 م صدور قرار (208) عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً بشأن تنظيم الجامعات، حيث أصبح هناك ما يسمي بجامعات الأقسام، تتبع الجامعات الأساسية إدارياً ومالياً وأكاديمياً، وذلك حسب الموقع الجغرافي، وقد بلغ عددها (32) جامعة، وتجاوز عدد الكليات وفروعها (250) كلية. (المرجيني ،2021: 6)

6- تم صدر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" قرار رقم (77) لسنة 2001م، بتعديل تسمية الجامعة.

7- الموجودة في مدينة الخمس من جامعة ناصر الأممية إلى جامعة المرقب، ليتم بعد ذلك نقل جامعة.

8- ناصر إلى منطقة سوق الأحد بترهونة، وفي عام2003م صدر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" قرار رقم(19) .

9- بشأن إنشاء جامعات أقسام بشعبيتي الحزام الأخضر ومزدة ، وأعقبه في عام 2004م صدور قرار من اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (118) بشأن إعادة هيكلة الجامعات ، حيث حدد بموجبه عدد الجامعات بـ(12) جامعة، موزعة على مختلف مناطق ليبيا ، وخلال العام 2007م، أصبح هناك (14) جامعة. جدول

10- وبعد فصل جامعة طرابلس للعلوم الطبية عن جامعة طرابلس، وجامعة العرب الطبية عن جامعة بنغازي، بلغ عدد الكليات بهذه الجامعات 207 كلية.

11- وفي عام 2009م صدر عن اللجنة الشعبية العامة قرار رقم(114) بشأن تنظيم الجهاز الإداري للتعليم العالي وإعادة هيكلة الجامعات ، وأعقبه صدور قرار (149) لسنة 2010م عن اللجنة الشعبية العامة سابقا بشأن إعادة هيكلة الجامعات، حيث حدد بموجبه عدد الجامعات بـ (7) جامعات ، موزعة على مختلف مناطق ليبيا، ثم أصبحت (9) جامعات بعد فصل جامعة المرقب عن جامعة مصراته، وجامعة الجبل الغربي عن جامعة الزاوية، بالإضافة إلى ثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة ، وهى جامعة ناصر (سابقا) الزيتونة حالياً ، والجامعة الأسمرية، والجامعة المفتوحة.

12- وبعد ثورة 17/ فبراير2010م وبالتحديد في العام 2012م صدر قرار عن مجلس الوزراء بشأن إنشاء جامعة جديدة هي جامعة محمد بن علي السنوسي، ليصبح عدد الجامعات الليبية الحكومية (13) جامعة، كما صدر قرار عن مجلس الوزراء رقم (168) لسنة 2012 بشأن إعادة تسمية جامعة ناصر ، ليصبح أسمها جامعة الزيتونة، وصدر قرار آخر عن مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2012 م بشأن إعادة جامعتي الفاتح وقاريونس إلى اسميهما الأوّل ، طرابلس وبنغازي كما كانا سابقاً ، ومع حلول العام 2013م أصبح هناك(13) جامعة حكومية، و(211) كلية، في حين وصل عدد البرامج الجامعية (1099) برنامجاً ، كما أن عدد أعضاء هيئة التدريس وصل إلى حوالى(15.494) عضو هيئة تدريس ،في حين بلغ عدد الطلبة حوالى(280.882) طالباً . (المرجيني، 2014: 3)

أهداف التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا:

1- الإسهام في تنمية المجتمع من خلال تلبية احتياجات المجتمع من القوى العاملة المدربة تقود المجتمع نحو التقدم.

2- إنتاج المعرفة اللازمة لتقدم المجتمع بما يحقق التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والصحي والحضاري.

3- ربط الجامعات بمؤسسات المجتمع في كل القطاعات وجميع التخصصات.

4- إجراء الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية التي تسهم في تطوير المعرفة الإنسانية في كافة التخصصات.

5- تقديم الاستشارات والبرامج لكافة مؤسسات الدولة بما يحقق الترابط بين مخرجات سوق العمل وحاجات المجتمع.

6- إثراء الحركة الفكرية للمجتمع عن طريق التأليف والنشر والترجمة والتعريب بما ينمي الإنتاج الفكري والمعرفة العلمية.

7- تدريب الطلاب على البحث العلمي وتنمية الابتكار والإبداع لديهم. (المالطي ،2017: 92)

8- التدريب والتنمية المهنية لجميع الكوادر البشرية التي تعتبر مدخلات أساسية لأي نظام جامعي.

وظائف التعليم الجامعي:

1- نقل المعارف وإعداد الكوادر من خلال عملية التدريس (نشر العلم)

2- البحث العلمي (إنماء العلم وتطويره)

3- خدمة المجتمع (توظيف العلم) (أبو ركبه، 2006، 138)

4- المشاركة في التطور والخلق والابتكار.

5- إجراء البحوث المرتبطة بحل مشكلات المجتمع التي يواجهها.

6- فسح المجال للاستفادة من بحوث ووسائل الدراسات العليا في مواجهة بعض مشاكل العمل واقتراح الحلول المناسبة لها.

7-توسيع برنامج التعليم المستمر والتدريب.

8-تقديم مختلف الاستشارات لجميع قطاعات المجتمع بدون استثناء.

9- القيام بالإنتاج المباشر في بعض المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات منها (العجلي ،2006، 177)

التحديات التي تواجه الجامعات الليبية في أداء وظائفها: تشير كلمة تحدي، إلى أزمة تنجم عن شيء جديد، يأخذ صفة المعاصرة، لحين ظهور غيره، وتتطلب هذه الأزمة، تغييرا شاملاً في شتى مناحي الحياة، وخاصة التربية والتعليم، من أجل التغلب عليها. (حسان، وآخرون ،2008: 14) ونظراً للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت في السنوات الأخيرة، تواجه الجامعات الليبية كغيرها من الجامعات العربية تحديات غير مسبوقة، انعكست آثارها على التعليم الجامعي والعالي؛ الأمر الذي يتطلب أن تتكيف الجامعة مع الواقع ومع أحداث هذه المتغيرات.

أصبحت الجامعات في الوقت الحاضر تقود اقتصاد المجتمع من خلال القيمة المتزايدة للمعرفة، وذلك بما تقدمه من قوى بشرية مؤهلة، ومتخصصة، تتوافق مع سوق العمل، ومتطلبات التنمية المستدامة، وما يقدمه البحث العلمي من حلول للمعضلات، والمشكلات، التي تواجه المجتمع.

وبالنظر إلى واقع الجامعات الليبية، والجهود المتكررة، والمتتالية، من قبل الحكومات المتعاقبة على تحديث وتطوير التعليم الجامعي في ليبيا؛ إلا أن التعليم الجامعي، لايزال يعاني من عدة تحديات، أدت إلى عرقلة مخرجاته، وتعارضها مع متطلبات سوق العمل والتنمية. ولكي تحقق الجامعة أهدافها، وتؤدي وظائفها المنشودة؛ لابد لها من مواجهة الواقع ،والتحديات، التي تواجهها في أداء مهامها، ومن أبرز هذه التحديات:

1- **التحديات العالمية.**

2- **التحديات الإقليمية (العربية).**

3- **التحديات المحلية.**

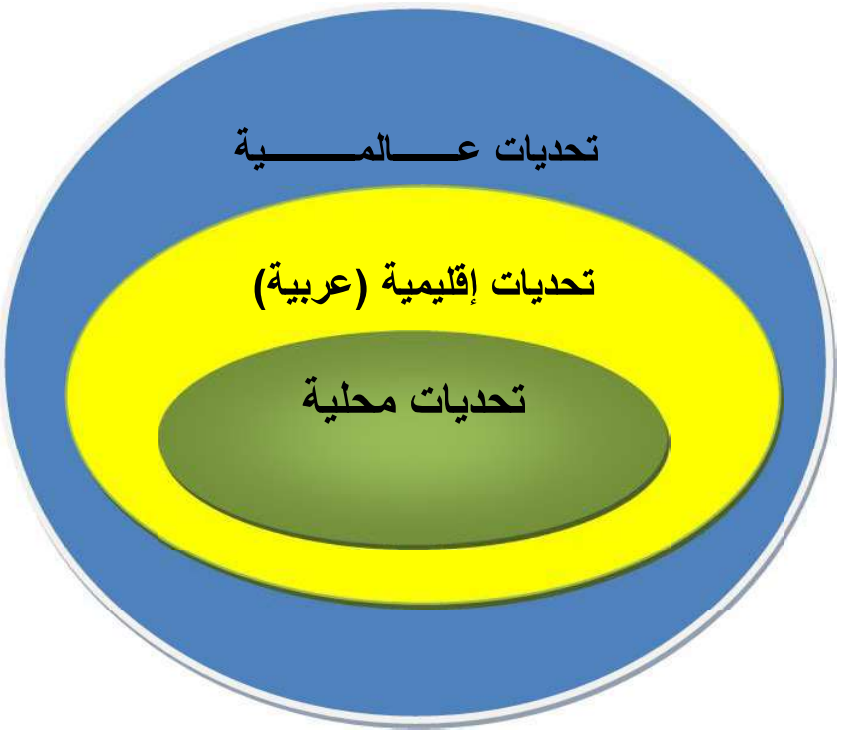

المصدر من إعداد الباحثتين

أولاً– التحديات العالمية: ويقصد بها تلك التحديات التي تواجه الجامعات في جميع دول العالم المتقدمة والنامية، وليست مقتصرة على الدول النامية فقط ومن أبرزها :

1- تحدي العولمة: تواجه مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا تحدي العولمة، الذي يتمثل في التكتلات الإقليمية، والعابرة للحدود وهي التقدم التقني والمنافسة الدولية، ونمو الاقتصاد القائم على المعرفة، والتكتلات الاقتصادية الضخمة ، فضلاً عما أفرزته استحقاقات نشوء منظمة التجارة العالمية ، ويشير (الحوات ، 2004، 33) أننا بوضعنا الحالي في ليبيا غير قادرين على دخول حلبة التنافس مع المؤسسات العلمية المتقدمة في العالم الصناعي ، وعلينا الاستفادة من العولمة والتعاون مع مؤسساتها المختلفة بما يحفظ هويتنا ويساعدنا على التقدم العلمي في المدى البعيد .

لقد أدت العولمة والمنافسة العالمية إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة ظهور الشروط الجديدة التي فرضتها على كل دول العالم، فالثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية أدت إلى زيادة الفجوة بين دول العالم النامية والمتقدمة، فقد سيطرة الثقافة الغربية على العالم وهذا التحدي يتطلب منا الحفاظ على هويتنا الثقافية العربية وتطوير محتوى المقررات من أجل خلق الولاء والمواطنة لدى الطلاب من أجل مواجهة الغزو الثقافي والفكري (حتاملة ،2015: 58)

2- التحدي التكنولوجي والتقني: وهي تحديات تشترك فيها كل دول العالم، حيث يتسم العصر الحالي بالتفجر المعرفي، والتكنولوجي، وانتشار الاتصالات، والاستعمال المتزايد للحاسوب، والتوسع في استخدام شبكة الانترنت، تؤكد بعض الدراسات المستقبلية على أنه بحلول العام(2025) قد تصبح مؤسسات التعليم الجامعي التقليدية من مخلفات الماضي، على الرغم من استمرارها في التواجد، نتيجة التغير الحادث في إنتاج وتوزيع المعرفة التي تدعمها وسائل الاتصال، والتكنولوجيات الحديثة. (عبد الحميد ،2004: 107)

3- **تحدي الجودة:** لقد أصبح ضمان الجودة من التحديات الهامة في المنطقة العربية، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها أتساع نطاق العولمة، وتعاظم أدوار ومهام الجامعات، وزيادة عدد الطلاب المسجلين بالتعليم الجامعي، ومحدودية

التمويل وانتشار التعليم الخاص، وجودة التعليم التي بذلت فيها جهود كثيرة على المستوى الدولي والإقليمي، من أجل إنشاء آلية لتقييم التعليم الجامعي القائم، ونشر ثقافة التقويم والاعتماد في الجامعات الحكومية والخاصة. (ابوغمجة، مجاهد، 2010 :22)

ثانياً – التحديات الإقليمية:

ويقصد بها تلك التحديات التي تواجه الجامعات في الدول العربية التي تتشابه في ظروفها البيئية والسياسية والثقافية والحضارية والاقتصادية ولعل من أبرزها :

1- **تحدي الزيادة السكانية:** يشهد التعليم الجامعي في ليبيا توسعا كمياً ملحوظاً سواء كان في مدخلاته أو مخرجاته؛ بسبب مشكلة التزايد السكاني، وما صاحبه من تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، فقد أدت هذه الزيادة السكانية بدورها إلى تكدس الطلاب وخاصة في المرحلة الجامعية، التي تتطلب ضرورة التوسع في مؤسسات التعليم الجامعي تحديداً، وهذا يحتم زيادة في أعضاء هيئة التدريس، ويتطلب زيادة في أعداد الكليات وإضافة تخصصات علمية وقاعات دراسية وهذا يمثل تحدياً كمياً وعبئاً على الجامعات التي تعجز بمفردها عن مواجهته وتلبيته. (حسان ،2008: 18-28)

2- **تحدي التمويل:** يعتبر المال شرياناً رئيسياً لأي مشروع تنموي، لذلك يعد المال مدخلاً هاماً من مدخلات أي نظام تعليمي، فهو يزود التعليم بالقوة الشرائية الضرورية التي تمكنه من الحصول على المدخلات الإنسانية، والفيزيقية، ويقف التعليم عاجزاً إذا عانى من نقص التمويل، فإذا توفرت له الموارد الكافية، أصبحت مشكلاته أيسر وأخف وطأة. ويعتبر التعليم الجامعي أكثر مستويات التعليم كلفة، حيث يشكل تمويله عبئاً على ميزانية الحكومة التي تموله مباشرة؛ لأنه بطبيعته باهظ التكاليف لما يتطلبه من عناصر بشرية، وتجهيزات مادية مكلفة أيضاً، ومما لاشك فيه أن زيادة الإنفاق على التعليم الجامعي يعكس الشكل الذي يعطي له قيمة واستقلالية ومكانة مرموقة بين قطاعات المجتمع، حيث يتفق التربويون والاقتصاديون أن هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تراجع تمويل التعليم الجامعي لعل من أبرزها:

1- الاقتصار على التمويل الحكومي للتعليم الجامعي في كل الدول العربية.
2- تغير الأوضاع المالية للحكومات نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية والحروب.
3- الإقبال الشعبي على التعليم الجامعي ودعم الحكومات وإصرارها على المحافظة على مجانيته.
4- مشروعات التطوير في التعليم الجامعي التي استدعت مبالغ كبيرة.
5- التضخم وارتفاع أسعار العملات وتدني سعر العملات العربية.
6- تدني مخصصات قطاع التعليم الجامعي من ميزانية الدولة.
7- قلة نصيب الطالب من نفقة التعليم الجامعي المخصصة من ميزانية الدولة.

وبالنظر إلى واقع التعليم الجامعي الليبي، نلاحظ ان التوسع فيه ،وزيادة احتياجاته المالية من السمات البارزة، التي يترتب عليها الحاجة إلى المزيد من المخصصات المالية لهذا القطاع الحيوي، والضغط على الحكومات من أجل توفير الاحتياجات المتزايدة للتعليم الجامعي، مما دفع ببعض الحكومات إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى، تمثلت في خصخصة التعليم وظهور ما يعرف ب (التعليم الخاص) لكي يتحمل جزءاً من أعباء التعليم الحكومي، وبالنظر إلى التعليم الجامعي كاستثمار في الراس المال البشري ،نجد ما يبرر أحقية تمويله على المستوى الفردي أو الحكومي أو

المجتمعي ، بل أن تضافر أفراد المجتمع وقطاعاته كافة لتمويل التعليم يعتبر واجباً مستحقاً ومطلباً وطنياً في ظل الظروف والتحديات التي تواجه الجامعات وتحول دون تحقيق أهدافها المرجوة .(حسان ،2008 : 30)

3- التحدي الثقافي والاجتماعي:يواجه التعليم الجامعي العديد من التحديات الثقافية والاجتماعية، والتي من أخطرها التبعية الثقافية واضمحلال الهوية الثقافية، خاصة مع المواجهة غير المتكافئة بين الثقافتين العربية والغربية لصالح الثانية، التي تنشط في تصدير موجات ثقافية عاتية إلى المنطقة، مستفيدة من الثورة التكنولوجية التي جعلت من أساليب المراقبة والمنع أمراً مستحيلاً، وهذا يفرض على الجامعات أدوارا ومهام جديدة من أجل حفظ الهوية الثقافية وتحديث المنظومة التربوية والتعليمية لمجابهة الانفتاح الثقافي، ومواجهة التطرف للأفكار المضللة. (فتوح، 2005، 73)

ثالثاً –التحديات المحلية:ويقصد بها تلك التحديات التي تواجه التطوير الذاتي للجامعات الليبية، وتسببها عوامل داخلية كامنة في الجامعات ذاتها، وأهم هذه التحديات :

1- **تحدي البنية التحتية**: إن المتتبع لتاريخ ونشأة الجامعات الليبية يلاحظ أن هناك تخبطاً وعشوائية في تأسيس تلك الجامعات، وذلك دون مراعاة لشروط البنية التحتية للكثافة السكانية، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية، حيث نلاحظ مباني بعض الكليات عبارة عن مدارس ومعاهد تعليمية في تصميمها، جاءت نتيجة لأفكار وليدة لحظتها، دون التفكير في أبسط متطلبات افتتاح جامعة أو كلية جديدة، كالمباني الملائمة، والجهاز الإداري. (البدري،2007: 149).

وتتمثل أهم تحديات البنية التحتية في الآتي: –

1–عدم اكتمال البنية التحتية المناسبة للعمل الأكاديمي والإداري بالجامعة.

2.عدم مناسبة مواصفات الكليات والأقسام والمعامل الموجودة للعملية التعليمية.

3.قدم المباني والمعامل والورش التعليمية.

4.عدم توافر متطلبات السلامة والصيانة.

5.عدم اكتمال المواقع والمباني التعليمية في أكثر من كلية وجامعة.

5–التحديات النوعية: تواجه الجامعات الليبية جملة من التحديات النوعية التي جعلتها تحد من تقدمها لعل من أبرزها ما يلي:

1- ضعف التناسق والترابط بين سياسات التعليم العالي وبين مؤسسات التوظيف في المؤسسات العامة والخاصة ؛مما أدى إلى بروز ظاهرة البطالة بين الخريجين بسبب انعدام التوازن بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.

2- النمطية في تخطيط البرامج الدراسية ،وقبول الطلبة، ونظم التعيين وترقيات أعضاء هيئة التدريس، وأساليب التقويم ونظم الامتحانات.

3- عدم التوازن في الوظائف التي تقوم بها الجامعات، حيث يتم التركيز على التدريس بينما يحظى البحث العلمي وخدمة المجتمع بدرجة أقل من الاهتمام، وقد ترتب على ذلك الجمود وعدم التطور.

4- ضعف أنشطة البحث العلمي التي تجرى في الجامعات من أجل مواكبة العصر بسبب ضعف تمويل وقلة الدعم للبحوث العلمية في الداخل والخارج.

5- إهمال معايير الكفاءة والاقتدار والتمييز في اختيار الكفاءات والقيادات التربوية والإدارية بالجامعات.

6- غياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم الجامعي لضمان جودة مخرجاتها.

7- نقص الإمكانيات البشرية (أعضاء هيئة التدريس – وإداريون)

8- نقص الإمكانيات المالية مما أدى إلى تأخر وتخلف الجامعات الليبية، بسبب اعتمادها المطلق على ميزانية الدولة بعكس جامعات الدول المتقدمة التي تتولى بعض المؤسسات الاقتصادية تمويل الجامعات.

9- ضعف المناهج الدراسية وعدم ملاءمتها للوعاء الزمني، وكذلك عدم تطويرها بما يواكب التطور العلمي وتقادم طرائق التدريس المستخدمة، وعدم ترابط المقررات الدراسية بالبيئة.

10- افتقاد كثير من الجامعات إلى نظم القياس والتقويم واختبارات القبول، والاعتماد على درجة الطالب في الشهادة الثانوية كمعيار للقبول في التخصصات المختلفة.

11-ضعف ثقافة البحث العلمي وضعف الصلة بين المشاريع البحثية في الجامعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التحديات الكمية: 1-الانتشار الأفقي والعشوائي للكليات والجامعات حيث إن هذا الانتشار لا يرتبط بالأهداف التعليمية والخصائص الديموغرافية والثقافية، واحتياجات الاقتصاد الوطني في المناطق المختلفة التي توجد بها هذه الكليات والجامعات. (المبروك،2017: 40)

2- زيادة عدد الطلاب المنتسبين إلى الكليات والجامعات بشكل يفوق الإمكانيات والموارد المتاحة مثل القاعات، والمقاعد، والمعامل، والمكتبات، ليس فقط من حيث عددها وحجمها وإنما من حيث صلاحيتها، لأنه مع كثافة عدد الطلاب، وكثرة الاستعمال، وقلة الصيانة ينقص عمر الأدوات والموارد والمعامل المستخدمة ويزيد خرابها.

3- نقص أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وحاجتهم إلى برامج التنمية والتطوير المهني بسبب قلة الكفاءة والأداء.

4- ضعف التمويل والإنفاق على البحث العلمي، وعدم دعم البحوث والمقترحات لأعضاء هيئة التدريس في الداخل والخارج.

5- تسرب رأس المال البشري، وهجرة العقول والكفاءات العلمية من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا الموفدين للدراسة في الخارج بسبب الحوافز المادية المغرية.

6- انخفاض الدخل المادي لأعضاء هيئة التدريس، وعدم مناسبته لمتطلباته الشخصية والأسرية والبحثية مما يضطره للبحث عن مصادر أخرى لتحسين الدخل، بحيث يؤثر على عطائه العلمي.

7- تزايد أعداد الطلاب الخريجين من الكليات النظرية مع حاجة المجتمع إلى الخريجين من الكليات التطبيقية والتقنية والمهنية التخصصية.

السبل والإجراءات المقترحة لمواجهة هذه التحديات:

1-وضع استراتيجية شاملة متكاملة للجامعات، وأهدافها ،وفلسفتها ، والعمل على تحقيقها.

2-النظر في أهداف التعليم الجامعي، بحيث تواكب التغيرات والتوجهات العالمية المعاصرة.

3-تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ونشر الثقافة الديمقراطية داخل الجامعة.

4-وضع آلية واضحة ومحددة بشأن المؤامة بين مخرجات التعليم الجامعي، واحتياجات سوق العمل، بما يضمن الاستفادة منها في توجيه هذه المخرجات بالطريقة الصحيحة.

5-البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم الجامعي ، والربط بين السياسات الاقتصادية ،ومخرجات التعليم ، والتدريب من جهة ، ومتطلبات القطاعات الانتاجية ، والخدمية ، والشركات الوطنية والأجنبية العاملة في ليبيا.

6-وضع سياسة بحثية وطنية، تسهم في دعم البحث العلمي في الجامعات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030 في ليبيا).

7-التأهيل المناسب لأعضاء هيئة التدريس قبل وبعد الخدمة ،وتغيير دور عضو هيئة التدريس من ناقل للمعرفة إلى موجه لها.

8-استيعاب المناهج لأبعاد الثورة التكنولوجية ،والعولمة ، وتبني مناهج تقوم على أساليب الاكتشاف، والحوار بدلاً من التلقين .

9- دعم البيئة البحثية،وتنمية القدرات البشرية، وتمويل البحوث ذات الأولوية، والابتكار وريادة الأعمال؛ سعياً إلى التطلعات المستقبلية.

10-تحقيق أهداف المجتمع الليبي وطموحاته من خلال البرامج الأكاديمية، والبحثية التي تقدمها الجامعات، ومراكز البحوث العلمية في مختلف التخصصات؛ لتطوير قدرات الخريجين .

11-التقليل من المركزية، وإعطاء الجامعات الاستقلالية، والحرية المالية، والأكاديمية، والإدارية.

12-تطبيق نظام الحوكمة، والمسألة، والمحاسبية في التعليم العالي، والجامعي، حسب الاتفاقيات، والمواثيق الدولية المبرمة.

13-التوسع في تنويع التعليم الجامعي، ودمج التعليم الفني مع التعليم الجامعي، بحيث يتم إعطاء الاستقلالية، والحرية المالية والإدارية للجامعات، كلاً حسب بيئتها، وتخصصاتها العلمية.

14-استحداث برامج وتخصصات تميز كل جامعة، بحيث تشتهر هذه الجامعات بتلك التخصصات، من حيث مستوى الخريجين، والنواتج العلمية التعليمية (أنور، 2009: 44 - 45)

نتائج البحث: توصل البحث إلى استعراض جملة من التحديات التالية:

أولاً- تحديات محلية: وهي التحديات الخاصة بالمجتمع الليبي وهي قضايا تتعلق بالجامعات الليبية المتمثلة في التحديات الكمية والنوعية لعل من أبرزها: عدم قدرة الجامعات على تخريج طلاب قادرين على اجتياح سوق العمل بكفاءة والمساهمة في التنمية المجتمعية، وعدم قدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الناجم عن الزيادة السكانية، ومن هم في سن التعليم الجامعي وكذلك ضعف الجامعات في تقديم تعليم عال يتلاءم مع متطلبات الألفية الثالثة، وزمن الاقتصاد المعرفي والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية، والتغيرات الحاصلة في طبيعة التخصصات الجديدة في سوق العمل، وكذلك عدم قدرتها على تحقيق التوازن بين الكيف والكم في العملية التعليمية، وخلق التوازن بين وظائف التعليم الجامعي المتمثلة في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهذه جزئية بسيطة جداً من التحديات المحلية التي تواجه الجامعات الليبية .

ثانياً – تحديات (عربية): وهي تحديات تشترك فيها دول الجوار التي تتشابه في البيئات، والظروف المناخية، والسياسية، والدينية، والاجتماعية، فقد تشابهت الدول العربية في ثورات الربيع العربي، التي ساهمت في تخلف، وتأخر هذه الدول عن ركب التطور والتقدم العلمي، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل هذه الشعوب، ويفرض عليها المزيد من الجهود لمجابهة هذه التحديات، المتمثلة في الزيادة السكانية، والكثافة الطلابية في الجامعات، وضعف التمويل الحكومي، وتحدي التبعية الثقافية وضياع الهوية العربية .

ثالثاً- تحديات عالمية: وهي تحديات طالت جميع دول العالم سواء النامية، أو المتقدمة، وطالت آثارها جميع أنظمة التعليم العالي، والجامعي في العالم، مثل تحدي العولمة، والتكتلات الاقتصادية الضخمة، ونمو الاقتصاد، وتحدي التطور التكنولوجي، وتحدي الاتصالات والمعرفة، وتحدي الجودة، المتمثل في التصنيف العالمي للدول المتقدمة علمياً.

التوصيات:

1-وضع استراتيجية وطنية للتعليم العالي في ليبيا لمجابهة التحديات التي تواجهه .

2-تطوير التعليم الجامعي وفق رؤية جديدة وفلسفة تترجم طموحات المجتمع الليبي وتطلعاته.

3-البحث عن معالجات جدرية لكافة التحديات التي تواجه التعليم العالي،، والجامعي وفق رؤية استشرافية تأخذ في الاعتبار التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمع الليبي.

4- مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع الليبي الجديدة.

5- الاهتمام بالطالب الجامعي وتزويده بالمعارف والمهارات والكفايات.

6 –إعادة تنظيم وترتيب الأهداف وهيكلية الجامعات وربط التعليم الجامعي بالاقتصاد الوطني من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى.

7-إجراء دراسات وبحوث تسهم في معالجة التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا.

قائمة المراجع:

1- أنور البطيخي(2009): التعليم العالي في الأردن، الدخول إلى عنق الزجاجة، مجلة البحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، العدد الأول.

2- المنجي بوسنية(2005): مستقبل التعليم العالي في الدول العربية في ظل التحديات الراهنة، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الثاني للتربية والتعليم، بيروت، 28 ديسمبر.

3- إيمان مسعود أبو خضير،(2013)، التحديات التي تواجه القيادات الأكاديمية النسائية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد (7).

4- بالنور الدوكالي على قصوده (2007): واقع التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية في الجماهيرية، ندوة العليم العالي والتنمية في الجماهيرية، المركز العام لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الجزء الأول.

5- حابس محمد خليفة حتاملة (2015): تحديات التعليم العالي في الأردن، بحث منشور، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، يناير، العدد(37).

6- حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد، فكري محمد السيد علي (2008) التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة. القاهرة

7- حسين سالم المرجيني (2014): إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا -الواقع – والمستقبل، بحث منشور، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (9)، ديسمبر 2015

8- ـــــــــــــــ (2015): إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا -الواقع والمستقبل) المحور (التربية والتعليم والبحث العلمي)، الحوار المتمدن-العدد (6389)

9- عبد الرحيم محمد البدري(2007): مشكلات التعليم العالي في ليبيا، في ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا، ط2، دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا.

10- عبد الرحمن أحمد الصائغ(2007) التعليم العالي بدول الخليج العربي (الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية)، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول الجامعات العربية: التحديات والأفاق المستقبلية، المنعقد في مدينة الرباط للمملكة المغربية خلال الفترة 9-13 ديسمبر 2007.

11- عبد الفتاح أبوبكر سالم المالطي (2017): المشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا، بحث منشور، مجلة شؤون ليبية ، ،سبتمبر، العدد(6) .

12- على الهادي الحوات، وآخرون (2004): مسيرة التعليم العالي في ليبيا إنجازات وطموحات، الناشر النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، جامعة طرابلس.

13- فتحي درويش عشبية (2002)، أدوار الإدارة الجامعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة' مجلة البحوث، الناشر معهد الإدارة العامة ، مجلد س 45، العدد 8.

14- فرج بوبكر المبروك (2017): التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق، بحث منشور، مجلة شؤون ليبية، سبتمبر، العدد(6).

15- طلعت عبد الحميد (2004): مواجهات إجرائية لإستراتيجية عربية لمواجهة إشكاليات التعليم العالي، بحث منشور، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس، جامعة طرابلس، العدد (6)

16- طلال أبو ركبة(2006): دور الجامعات تثقيفي أم تعليمي فقط، مجلة التسامح، العدد 14.

17- مصطفى عمر التير (2004): التعليم العالي والتنمية والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع – بيانات من التجربة الليبية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس.

18- محمد فتوح (2005): تحديات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات، عدد(40)

19- نصر الدين محمد ابوغمجة، حسين مجاهد مسعود (2010) التحديات التي تواجه نظم الجودة في الجماهيرية الحلول والمقترحات، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، العدد(14).

20- نواف عبد الله الرويلي (2014): واقع التعليم الجامعي وتحدياته في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بحث منشور، مجلة الجوف للعلوم الاجتماعية، المجلد (1) العدد(1).

21-يونس العجلي(2006): التعليم وتنمية المجتمع، مجلة الجامعة المغاربية مجلد (1)